

دراسة ميدانية لنواحي القصور في التقارير المالية وأثرها على جودتها

د/ وليد سمير عبد العظيم الجبلى

معهد العبور العالى للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات- جمهورية مصر العربية

Walidsamir7@gmail.com

ملخص :

تهدف الدراسة الى مساعدة مستخدمى التقارير المالية فى الحصول على معلومات أكثر شمولاً عن محركات القيمة غير المعترف بها فى التقارير الحالية من خلال مؤشرات مالية وغير مالية ، بالإضافة الى توفير معلومات عن الفرص والمخاطر وتحسين نوعية الإفصاح عن كفاءة تخصيص الموارد ، الأمر الذى يؤدي الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، ومن ثم رفع جودة وكفاءة التقارير المالية ، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن أهم مسببات التعقيد بالتقارير المالية قصورها عن توفير معلومات عن مقاييس الأداء بخلاف الربح ، والمعلومات غير المالية كالمعلومات عن رأس المال الفكرى والمعلومات عن المؤشرات الاقتصادية العامة ، والمعلومات عن المخاطر .

الكلمات المفتاحية :

رأس المال الفكرى ، المخاطر ، الربح المحاسبى

Abstract ;

The aims of the study is to assist financial reporting users in obtaining more comprehensive information about the value engines not recognized in the current reports through financial and non-financial indicators, as well as providing information on opportunities and risks and improving the quality of disclosure of resource allocation efficiency, The study has reached a number of results, the most important of which is that the main causes of the complexity of the financial reports are limited to providing information on performance measures other than profit, and non-financial information such as information about capital Irrigation and information on the general economic indicators, and risk information

keywords

Intellectual capital, risk, accounting profit

مقدمة :

إن المحاسبة كعلم يجب أن تكون لها قدرة مستمرة على التطور بما يساعدها على الوفاء بوظيفتها الأساسية وهي تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات ، ولذلك فإن المحاسبة يجب أن تكون أكثر قدرة على الاستجابة للتغيرات في بيئة الأعمال وذلك بما يحافظ لها على تنافسيتها كمصدر للمعلومات ويحافظ على ثقة المستخدمين ، حيث إن تنشيط أسواق المال يرتبط بتوفير تقارير مالية ذات جودة عالية ولذا يجب على منظمي المهنة السعي إلى تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات ، وقد أكدت دراسة معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA أن "العائق الأساسي لتلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات حالياً هو القدر العالي من التعقيد الموجود بالتقارير المالية والذي يحد من قدرتها كأداة مفيدة للمستثمرين يعتمد عليها لاتخاذ القرارات وأن التعقيد والقصور الحاليين للتقارير المالية في ظل ظروف الانهيارات المالية الحالية يعطيان مؤشراً سلبياً عن مدى كفاءة المهنة ومدى مرونتها للاستجابة للتغيرات في بيئة الأعمال التي تتطلب حالياً قدراً أكثر من الجودة ومن تلبية الاحتياجات الأساسية من المعلومات"⁽¹⁾.

مشكلة الدراسة :-

قصور التقارير المالية عن تلبية الاحتياجات الأساسية للمستخدمين الأمر الذي يهدد تنافسيتها كمصدر أساسي للمعلومات أمام مصادر المعلومات البديلة وما يترتب على ذلك من ارتفاع تكلفة اتخاذ القرارات لمستخدميها ، وأن هذا التعقيد ناتج من القصور في تحديد ما يلي :-

- قصور الربح المحاسبي كمقياس للأداء.
- القصور في توفير المعلومات غير المالية (رأس المال الفكري).
- القصور في توفير معلومات عن المخاطر .

حدود الدراسة :-

لن تتناول الدراسة كل المشاكل الخاصة بالتقارير المالية وستقتصر الدراسة على ثلاث مشاكل رئيسية أجمعت الكثير من الدراسات السابقة عليها وهي قصور الربح المحاسبي كمقياس للأداء والفشل في توفير المعلومات غير المالية و الفشل في توفير معلومات عن المخاطر .

الأهمية العملية :

تتمثل في مساعدة مستخدمي التقارير المالية في الحصول على معلومات أكثر شمولاً عن محركات القيمة غير المعترف بها في التقارير الحالية من خلال مؤشرات مالية وغير مالية ، بالإضافة الى توفير معلومات عن الفرص والمخاطر وتحسين نوعية الإفصاح عن كفاءة تخصيص الموارد ، الأمر الذي يؤدي الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، ومن ثم رفع جودة وكفاءة التقارير المالية .

فروض الدراسة :

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التعقيد المتزايد بالتقارير المالية و قدرتها على توفير معلومات عن مقاييس الأداء بخلاف الربح والمعلومات غير المالية والمعلومات عن المخاطر .

منهج الدراسة :

ولتحقيق هدف الدراسة فقد اعتمد الباحث على المنهج المعاصر القائم على المزج بين المنهجين الاستقرائي و الاستنباطي :-

المنهج الاستقرائي : حيث يستخدم الباحث هذا المنهج في ملاحظة الظاهرة موضوع الدراسة والمتمثلة في وجود تعقيد وقصور في التقارير المالية ، قصور في الأطر الفكرية ، ويتضح ذلك من خلال حالات الفشل و الإفلاس للعديد من الشركات على المستوى الدولي والمحلي .

المنهج الاستنباطي : وذلك لبناء الإطار النظري للدراسة من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات العربية و الأجنبية والرسائل العلمية والمراجع ذات الاهتمام بموضوع الدراسة وذلك بهدف الحد من التعقيد والقصور الذي تتسم به التقارير المالية بوضعها الحالي .

خطة الدراسة :- تنقسم خطة الدراسة إلى :-

المحور الاول : قصور الربح المحاسبي كقياس للأداء.

المحور الثاني : قصور التقارير المالية في توفير المعلومات غير المالية.

المحور الثالث : قصور التقارير المالية في توفير معلومات عن المخاطر:

المحور الرابع : الدراسة الميدانية .

المحور الاول : قصور الربح المحاسبي كقياس للأداء

إن الأرباح هي أحد أشكال العائد المحقق لحملة الأسهم والشكل الآخر هو ارتفاع سعر السهم، وأحد الأخطاء الشائعة التي تقع فيها الإدارة والمستثمرون هي الاعتقاد بأن زيادة الأرباح تؤدي إلى زيادة القيمة المحققة لحملة الأسهم ، حيث إن هناك علاقة ارتباطيه ضعيفة بين الربح كقياس للقيمة المحققة لحملة الأسهم والقيمة السوقية للشركة⁽²⁾.

ويرى الباحث أن أرباح التشغيل المقاسه في ظل النموذج المحاسبي الحالي تعتبر مقياساً غير سليم للأداء خاصة مع تجاهل الاعتراف بالكثير من محركات القيمة الاقتصادية الجديدة كأصول معرفية وبالتالي تكون أمام مقياس غير دقيق عن نتيجة النشاط.

المقاييس المحاسبية المعتمدة على الربح المحاسبي ومدى قدرتها على تقييم الأداء :

يناقش الباحث فيما يلي المقاييس المحاسبية المعتمدة على الربح المحاسبي وذلك لبيان مدى قصورها والعلاقة بين التركيز عليها والانهيارات التي حدثت في أمريكا مع بداية الألفية الجديدة ولعل أشهرها EPS، ROI، ROE، مع التأكيد على ضرورة البحث عن مقاييس بديلة للأداء :

▪ **مقياس ربحية السهم (Earning Per Share (EPS) :**

يعتبر من أهم المقاييس وصدر بخصوصه معيار محاسبي أمريكي 128، ومعيار محاسبي دولي IAS33 أو معيار المحاسبة المصري رقم 22 نصيب السهم من الأرباح ، وقد صدر عن Fasb في 13 إبريل عام 2004، Exposure Draft لبيان كيفية تعديل حساب الربحية المخفضة للسهم ، وهي تلك الربحية التي يراعي عند حسابها عدد أسهم الخيارات السهمية ، حيث إن الخيارات التي كانت من الممكن أن تسوي حالياً أو أسهم كان يفترض المعيار الأمريكي 128 أنها ستسوى مالياً أما الآن فإنها تؤخذ في الاعتبار حتى لو كان هناك إمكانية لتسويتها مالياً وليس بإصدار أسهم⁽³⁾.

ويرى البعض⁽⁴⁾ أن مقياس EPS يعاني نفس الاضطرابات التي تعاني منها الأرباح والتي تتمثل في :

1- الاعتماد على النموذج المحاسبي القائم على المعايير المحاسبية في ظل ما يكتنفها من قصور.

2- وأخيراً فإن EPS لا يظهر مدى كفاءة الإدارة في إدارة الموارد المتاحة فلو كانت نسبة الربح 12% فهذا أمر جيد، ولكن ماذا

يكون الأمر لو كانت تكلفة رأس المال 14% .

وأكد AICPA⁽⁵⁾ أن EPS لا يساعد على صياغة أي توقعات عن العوائد المستقبلية أو تحديد مدى المخاطر التي تصاحب هذه العوائد وغالباً ما يرتبط تحقيق أرباح وفقاً لـ EPS بنحط القيمة المحققة لحملة الأسهم والمقصود بهذه القيمة العوائد الفعلية المحققة لحملة بعد استبعاد تكلفة رأس المال.

وأكدت إحدى الدراسات⁽⁶⁾ أن سقوط شركة Enron لا يدل على شيء إلا أن الشركات التي تهتم بـ EPS لا تبحث إلا عن المتاعب حيث إن مديري Enron لم يخفوا ميلهم إلى EPS حيث يشير تقريرهم السنوي لسنة 2000 ومع انهيار Enron اتضح مدى التلاعب الذي كانوا يقومون به للحفاظ على أرقام ثابتة لـ EPS، كما أكدت دراسة أخرى⁽⁷⁾ على أن مديري Enron كانوا يريدون الأرباح وذلك لأن حوافزهم مرتبطة بنسبة EPS المحققة وذلك ما أكده المدير التنفيذي لشركة Enron أن الشركة وقعت في أخطاء مالية كلاسيكية ولكن المشكلة الأساسية أن الشركة كانت مع اعتمادها على EPS على حافة الهاوية من خلال كثرة الاقتراض وغير ذلك من الإستراتيجيات لزيادة EPS

الأمر الذي قادها إلى الهاوية، وأكد على أن الأرباح المحاسبية وريحية السهم لم تعد هي المؤشر المستخدم لتحديد العوائد المحققة لحملة الأسهم ولتحديد مقدار التوزيعات عليهم في أكثر من 3800 شركة في أمريكا وحدها ، وإضافة لما سبق من عيوب تقترن بمقياس EPS فإن هذا المقياس يعتمد عليه لتحديد سعر السهم وفقاً لنسبة السعر إلى الربح (P/E) حيث يتحدد وفقاً لها سعر السهم كما يلي :

$$\text{سعر السهم} = \text{EPS} \times \text{نسبة السعر إلى الأرباح (مضاعف الربح)}$$

وهو ما يرى الباحث أنه يؤدي إلى التسعير الخاطئ للأسهم ، ويؤكد الباحث أخيراً أنه في إطار كل الانتقادات السابقة لا يمكن القول أن EPS مقياس ملائم لقياس، العوائد المحققة لحملة الأسهم ولا يمكن الاعتماد عليه في قياس الأداء وتقييمه.

■ مقياس العائد على الاستثمار (ROI) Return on Investment :

يتم حساب العائد على الاستثمار بطرق عديدة فمثلاً تقوم بعض الشركات باستخدام إجمالي القيمة الدفترية، بينما يستخدم البعض الآخر أسلوب صافي القيمة الدفترية (القيمة الدفترية - الإهلاك المحاسبي) وغالباً ما يحسب كما يلي⁽⁸⁾:

$$1- \text{ROI} = \frac{\text{Net Income}}{\text{Book Value of Assets}}$$

$$2- \text{ROI} = \frac{\text{Net income} + \text{interest} (1 - \text{tax rate})}{\text{Book value of Assets}}$$

ويتضح من المعادلة (1) أن العائد سيكون أعلى إذ تم استبدال تمويل الدين بتمويل الملكية وذلك لأن الفائدة الأقل تزيد من صافي الدخل ، ولتجنب ذلك التحيز يتم استخدام المعادلة رقم (2) إلا أنه يؤخذ على ROI ما يلي:

- مقياس لفترة مالية واحدة حيث يتم حساب الدخل وفي ضوءه يحتسب ROI وبالتالي فهو يتجاهل الأحداث التي تقع بعد الفترة الحالية.
- يتأثر كل من بسط ومقام المعادلة (1) أو (2) بالطرق المحاسبية التي بها الكثير من العشوائية والقصور.
- أن ROI مؤشر غير صادق وغير دقيق ROI is not an accurate or reliable.

وأكد Rongbing على أن ROI رغم بساطته فإنه غير كاف لتحديد مدى الإسهام في تحقيق عوائد لحملة الأسهم وحددت الدراسة نقاط ضعفه كما يلي⁽⁹⁾:

- ❖ ROI يعتمد على الأرباح المحاسبية ولذا فإنه يفشل في إدراك توقعات السوق بالنسبة للشركة فمثلاً سينخفض ROI مع الإنفاق على البحوث والتطوير في حين يكون هناك توقع بارتفاع العوائد المستقبلية للشركة في الأسواق المالية.
- ❖ تعتبر طرق التمويل من دين إلى ملكية للتلاعب في ROI قد يكون له مردود سلبي على العوائد الاقتصادية لأنه محاسبياً يفترض أن رأس المال حر أي عديم التكلفة وهو الأمر الخاطئ من وجهة النظر الاقتصادية لذا فإنه عند تغيير التمويل إلى الملكية يجب التأكد من أن تكلفة الملكية ليست أقل من تكلفة الدين فقط بل أقل من تكلفة المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال.

ويرى الباحث أن الفشل الرئيسي لمقياس ROI يتلخص في :

- أنه يعتمد على الأرباح المحاسبية وهي أرباح تمثل عوائد غير فعلية (لا يجوز الاعتماد عليها لأنها مؤشر غير دقيق عن نتيجة النشاط في ظل قياسها اعتماداً على معايير متسمة بالعديد من العيوب وأوجه القصور).
- أنه يعتمد على القيمة الدفترية للأصول التي تمثل قيمة خاطئة لأنها ليست قياساً غير سليم، كما أن الاستثمارات لا تتضمن الكثير من محركات القيمة والتي لا يتم الاعتراف بها أو قياسها في ظل النموذج المحاسبي الحالي.

■ مقياس العائد على الملكية (ROE) Return on Equity :

من المقاييس الشهيرة لقياس الأداء ويقاس بالمعادلة التالية⁽¹⁰⁾:

$$\text{ROE} = \frac{\text{Net income}}{\text{Book value of Share holder's equity}}$$

بينما يربط ROI صافي الدخل بإجمالي الأصول، فإن ROE يستخدم ملكية حملة الأسهم ويعتبر أكثر المقاييس شيوعاً على مستوى الشركات، ويشترك ROE مع ROI في نفس العيوب السابق ذكرها، إلا أنه أكثر حساسية للزيادة في التمويل بالملكية، إضافة إلى أن التلاعبات الإدارية قد يكون لها أثر على زيادته مثل شراء الشركة لأسهمها (أسهم خزانة) وعدم إدراجها في مقام المعادلة وبالتالي يرتفع ROE.

ويرى Vernan أن ROE عيبه الأساس أنه يتجاهل عنصر المخاطرة، ولا يتيح للمالكين أي معلومات عما إذا كانت الشركة تنشئ ثروة أم لا، ويرى أيضاً أن ROE مقياس إخباري ولكنه لا يجب أن يكون مقياس الأداء المرشد للعمل داخل الشركة .

■ العائد على الأصول (ROA) (11) Return on Assets :

يعتبر أحد المقاييس التي تعتمد على الأرباح المحاسبية في قياس العوائد المحققة لحملة الأسهم، حيث يتم حسابه عن طريق قسمة صافي الأرباح على متوسط إجمالي الأصول.

$$ROA = \frac{\text{Net Income}}{\text{Average Total Assets}}$$

وتوضح هذه النسبة قيمة الأموال المستثمرة في الأصول في توليد أرباح وهي تختلف حسب مجال الصناعة ، ويعاب على ROA أن قيمة إجمالي الأصول لا يتم احتسابها بطريقة صحيحة ويرجع ذلك إلى أنها لا تتضمن بعض الأصول غير الملموسة الهامة مثل نفقات البحوث والتطوير، كما يتم قياس ROA باستخدام التكلفة التاريخية والتي لا تعكس القيمة الحقيقية لها.

■ تقييم المقاييس المعتمدة على الربحية المحاسبية :

في ضوء العرض السابق يرى الباحث أن الربح المحاسبي مقياس غير سليم لقياس للعوائد الفعلية المحققة لحملة الأسهم إلا أنه مازال المقياس الأساسي لتقييم الأداء، وهنا تظهر المشكلة واضحة حيث إن التقارير المالية بوضعها الحالي لا تقيس ولا تفصح عن العوائد الفعلية المحققة وذلك لتمسكنا بمقاييس عفا عليها الزمن ولم تعد محل إقبال أو اقتناع من مستخدمي التقارير وهم من توجه إليهم التقارير، ولذا زاد الاتجاه لمصادر معلومات بديلة وتزايد اللجوء إلى المحللين الماليين بهدف تحقيق التماثل بالمعلومات بين حملة الأسهم والإدارة التي لا تتخذ قراراتها بناء على الأرباح المحاسبية بل على أساس القيم الفعلية لبدائل اتخاذ القرار.

المحور الثاني :- قصور التقارير المالية في توفير المعلومات غير المالية.

أكدت إحدى الدراسات على (12) " أن نظام التقارير المالية بوضعها الحالي قد فشل في التعامل مع محركات القيمة في بيئة الأعمال الحالية والتي لم يصمم نظام التقارير الحالي للتعامل معها، وهذه المحركات على سبيل المثال هي الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً والبحوث والتطوير والمخاطر وترتب على ذلك أن حوالي 16% فقط من محركات القيمة تظهر بالميزانية وباقي المحركات لا تظهر .

● قصور التقارير المالية عن توفير معلومات عن رأس المال الفكري :

أشارت العديد من الدراسات (13) إلى عدم تعبير التقارير المالية المعدة في ضوء الاقتصاد القديم عن احتياجات المستخدمين في ظل متطلبات الاقتصاد الجديدة ، وهو ما يطلق عليه ظاهرة انفصال التقارير المالية في ظل الاقتصاد القديم على احتياجات المستخدمين في ظل متطلبات الاقتصاد الجديد حيث يوجد فروق جوهرية بين الاقتصاد القديم والجديد :

- الاقتصاد القديم : كان المصدر الرئيسي للقيمة هو الأصول الملموسة كالأراضي والمعادن ... الخ ولم تكن المعرفة شيئاً ذا بال لخلق القيمة.

- الاقتصاد الجديد (المعرفي) : انتقل مصدر القيمة من العنصر المادي إلى العنصر المعرفي الأمر الذي ترتب عليه خلق تحديات ضخمة للمشروعات من حيث أهمية تحديد ما يلي :

- مصادر خلق القيمة و هل تستخدم هذه المصادر بشكل جيد.

- كيف نستطيع أن نتحكم بهذه المصادر و كيف يتم التقرير عنها لمستخدمي التقارير المالية.
ويتضح قصور التقارير المالية في عدم قدرتها على تلبية احتياجات المستخدمين في ظل الاقتصاد الجديد في أن الكثير من عناصر تحقيق القيمة في ظل الاقتصاد الجديد هي عناصر غير ملموسة لا يعترف بها في ظل التقارير الحالية وهي ما يعرف برأس المال الفكري Intellectual Capital الذي يعرف بأنه جميع أشكال المعرفة بما في ذلك الثقافة ، القوانين، القيم، المعرفة ، المهارات الفردية ، ويشتمل على مدى عريض من الأشياء مثل : الامتياز - الماركة التجارية - الزبائن - التنمية والبحث - القدرة على الابتكار - العلامات التجارية - تكنولوجيا المعلومات.
ويصنف رأس المال الفكري إلى⁽¹⁴⁾:

- 1- رأس المال البشري : يتضمن الموظف - الكفاءة - المعرفة- العمل الإبداعي والتعليم وتتضمن كفاءة الموظف القدرة على التصرف في المواقف المتعددة من أجل تكوين أصول ملموسة وغير ملموسة ، وموظفو الشركة هم الذين يساهمون في توليد المعرفة والأفكار ، وجميع الموظفون يعتبرون رأس مال بشري ولكن ليس جميع الموظفين عمال معرفة.
- 2- رأس المال البنائي (الهيكلية) : ويشتمل على الثقافة، حقوق الطبع، العلامات التجارية، براءة الاختراع، قواعد البيانات، عمليات الإدارة، ويرى Cornelis أن رأس المال البنائي هو الإطار الذي يسمح للشركة بالاستفادة من رأسمالها البشري.
- 3- رأس المال الخاص بالعلاقات : ويتضمن الماركة - السمعة - التحالفات الإستراتيجية - العملاء - الترخيص - الاتفاقيات - يعتبر هذا النوع من رأس المال مهم جداً لخلق قيمة وتم ابتكار مؤشرات لقياسه، ويؤكد Cornelis أن دور رأس مال العلاقات يتمثل في الإيرادات المحققة بسبب بعض الجوانب الخاصة بالشركة والتي تمنحها ميزة تنافسية لا تتوافر لغيرها من الشركات. وفي ضوء ما سبق تتضح أهمية توفير معلومات عن رأس المال الفكري إلا أن النموذج المحاسبي الحالي غير قادر على توفير تلك المعلومات حيث إن المعايير المحاسبية والتقارير المعدة في ضوءها تهملها تماماً باعتباره من الأصول التي تنشأ دون عمليات تبادلية مما يفقده شرطاً أساسياً من شروط الاعتراف وبالتالي لا ترد أي معلومة عنه بالتقارير المالية الحالية ولا يتم توفير معلومات عنه للمستخدمين، وهو ما يفقد التقارير المالية جزءاً كبيراً من قدرتها عن التعبير عن واقع المنشأة الاقتصادي بتجاهلها أحد أهم محركات القيمة بالاقتصاد الجديد.

ويتناول الباحث المكونات الأساسية لمشكلة قصور التقارير المالية عن توفير معلومات رأس المال الفكري :
❖ أهمية توفير معلومات عن رأس المال الفكري :

إن رأس المال الفكري يمثل جوهر كفاءة المنشأة (IC) The Intellectual Capital فيمجرد الإفصاح عن قيمة IC بالملاحظات الختامية بالتقارير المعدة للاستخدام الخارجي تزيد من منفعة التقارير المالية وتزداد القدرة على بناء توقعات حول القيمة السوقية المضافة المتوقعة⁽¹⁵⁾.

وقد أكدت العديد من الدراسات على أن عدم استيعاب الفكر المحاسبي للطبيعة الخاصة للأصول المعرفية يرجع للعديد من الامور تم تحديدها بما يلي⁽¹⁶⁾ :

- 1- الأصول المعرفية تزداد في قيمتها وترتبط عادة بالنمو والوفرة وهو ما لا يتوفر تماماً بالأصول المادية بل العكس تماماً.
- 2- إذا استخدمت المعرفة لغرض معين فإنه لا يزال متاح استخدامها لغرض آخر، فمثلاً يمكن استخدام المعرفة في صناعة أي منتج وكذلك استغلال نفس المعرفة في تعليم الطلاب.
- 3- المعرفة لا يمكن إعادة ملكيتها فعندما يتمكن أحد الطلاب من معرفة معينة لا يستطيع المدرب استرجاعها منه ، يمكن أن تتواجد بأكثر من مكان.

❖ مشكلة عدم الاعتراف المحاسبي برأس المال الفكري :

يؤكد الفكر المحاسبي على وجود معايير أو شروط تحكم عملية الاعتراف بأي مفردة لكي يتم تضمينها بالتقارير المالية وهذه الشروط هي⁽¹⁷⁾:

- انطباق تعريف عنصر من عناصر التقارير المالية عليها.
- القابلية للقياس ، و الملائمة و الموثوقية.

وفي ضوء أن رأس المال الفكري يخرج عن مفهوم الأصول في ظل GAAP حيث يتم اشتراط عملية التبادل (العملية الخارجية) في تعريف الأصل، وهذا التعريف⁽¹⁸⁾ لا ينطبق على رأس المال الفكري حيث لم يرتبط تواجده بأي عملية خارجية، وبالتالي لا تنطبق شروط الاعتراف عليه، ولا يتم تضمينه بالتقارير المالية وبالتالي لا حاجة إلى قياسه وهو الأمر الذي أكد عليه المعيار الدولي رقم 38 والمصري رقم 23.

ويؤكد الباحث على أمر هام لا يجوز إغفاله ويعتبر من أهم الدوافع الرئيسية لتجاهل رأس المال الفكري وعدم تضمينه بالتقارير المالية ألا وهو "مبدأ التحفظ وما ينطوي عليه من أولوية الدائنين وبالتالي عدم تضمين IC لصعوبة تسويقه في حالة تعثر الشركة"⁽¹⁹⁾، أي أن سيادة منظور المقرضين ترتبط حتماً بالإضرار بجلمة الأسهم وليس أكثر من تجاهل محرك من أهم محركات ومولدات القيمة في ظل الاقتصاد الجديد ألا وهو IC .

والمعارضة المحاسبية للاعتراف برأس المال الفكري بالتقارير المالية معارضة مستمرة وفقاً لما عرضه FASB من آراء ودراسات حول رأس المال الفكري وهي دراسة Rutledge الذي أكد أن الاعتراف برأس المال الفكري سيؤدي إلى سحابة من الشك في التقارير المالية وارتفاع المخاطر من المنافع المتوقعة لأنه لا سيطرة عليها⁽²⁰⁾.

ويرد الباحث على Rutledge مؤكداً على أهمية الاعتراف برأس المال الفكري لما لمعلوماته من قيمة إضافية على التقارير المالية وما يكفله من زيادة جودة المحتوى الإعلامي لتلك التقارير وليس سحابة من الشك، كما أن الأثر الطبيعي للاعتراف بمورد غير معترف في التقارير المالية هو خفض المخاطر المرتبطة به وليس زيادتها.

وبناءً على ما سبق يؤكد الباحث أن مشكلة الاعتراف برأس المال الفكري مشكلة محاسبية حيث إن الجهات المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة بأغلبية الدول لا تسمح للشركات للاعتراف باثنين من الأصول غير الملموسة الأكثر أهمية هما الشهرة والمعرفة .

ويرى الباحث أن الخطوة الأولى لضمان تطوير الفكر المحاسبي فيما يتعلق برأس المال الفكري هو تطوير معايير الاعتراف المحاسبي ويقترح الباحث تعديل تعريف الأصول الواردة بالأطر الفكرية وعلى الأخص الإطار الأمريكي "باعتباره أشمل وأدق الأطر" والذي يعرفها بأنها "منافع اقتصادية يحتمل الحصول عليها مستقبلاً نتيجة لأحداث أو معاملات تمت بالماضي " .

ويلاحظ أن الشق الثاني من التعريف يرتبط بضرورة وجود عملية تبادل لكي يتم انطباق تعريف الأصل وبالتالي الاعتراف به في التقارير المالية ، وهو ما يرى الباحث أنه لا يتناسب مع كون الهدف الأساسي للمحاسبة هو التعبير السليم عن واقع المنشأة بدقة ووضوح وبالتالي ضرورة الاعتراف بأي مورد يساهم في خلق قيمة سواء تم اقتناؤه في عملية تبادل أو أنه مولد داخلياً دون عملية تبادل ، وعليه يقترح الباحث ضرورة تطوير النص السابق ليكون تعريف الأصل كما يلي :

"منافع اقتصادية يحتمل الحصول عليها مستقبلاً وتنشأ هذه المنافع من موارد اقتصادية منها ما هو ملموسة ومنها ما هو غير ملموس، وما ينتج عن عمليات تبادلية وما ينتج عن عمليات داخلية " .

وسيؤدي هذا التعريف إلى إتاحة الفرصة للاعتراف برأس المال الفكري وبالتالي يتحقق الشرط الأول من شروط الاعتراف وباقي الشروط المتعلقة بالقابلية للقياس و الموثوقية والمصدقية من السهولة بمكان توافرها .

المحور الثالث :- قصور التقارير المالية في توفير معلومات عن المخاطر :

المحاسبة كمهنة محاطة بالمخاطر حيث إنها تهدف إلى توفير معلومات تساعد المستخدمين على اتخاذ القرارات المناسبة ، وذلك بتوفير معلومات عن الواقع الاقتصادي للمنشأة الذي يحمل معه دلالات من الواقع الفعلي المحيط بالمنشأة والذي يسوده عادة المخاطر ، إضافة إلى ذلك فالمحاسبة نشاط بشري والمخاطرة تعتبر جزء من طبيعة البشر .

تعرف المخاطر بأنها "تقلب القيمة " وتقاس عن طريق العديد من المقاييس الإحصائية مثل التباين/الانحراف المعياري/معامل الاختلاف وهي المقاييس التي أكدت إحدى الدراسات (21) على أنها مقاييس مطلقة وحتى لو توافرت للمستخدمين فلا تتجح في تقديم دلائل لهم عن مدى ما تتعرض له المنشأة من مخاطر ، حيث لا يتوافر لديهم البديهة الإحصائية ويصبح على المستخدمين ضرورة اللجوء للمحليين الماليين الأمر الذي يترتب عليه زيادة تكلفة الحصول على المعلومات من تلك التقارير مقارنة بمصادر المعلومات البديلة والسبب الرئيسي في ذلك هو عدم كفاءة التقارير المالية في أداء دورها المساعد والمساند لصانعي القرارات.

وعليه فإن الباحث سيتناول هذا الجزئية من خلال العناصر الثلاثة التالية :

- قصور التقارير المالية عن توفير معلومات عن المخاطر .
- دوافع تجاهل توفير معلومات عن المخاطر .
- أهمية توفير معلومات عن مجالات المخاطر بالنسبة لعناصر التقارير المالية.

1- قصور التقارير المالية عن توفير معلومات عن المخاطر :

يرجع انتشار عنصر المخاطر بالعمل المحاسبي إلى عاملين رئيسيين هما(22):

- عنصر التقدير الشخصي في مختلف جوانب العمل المحاسبي من اعتراف وقياس وإفصاح.
- ديناميكية البيئة المحيطة بالعمل المحاسبي التي تتصف بالتغيير والتطوير وهما سمتان الرئيسيتان لهذه البيئة.
- إضافة إلى ذلك سرعة تغيير المعايير والإرشادات التي تحكم العمل المحاسبي لملاحقة التغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية.

ويرى الباحث أن توفير معلومات عن مدى المخاطرة بالتقارير المالية سيساعد على سلامة التعبير عن الواقع الاقتصادي للمنشأة وبالتالي زيادة منفعة المعلومات للمستخدمين كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، وقد نجحت التقارير المالية في توفير معلومات عن العوائد الفعلية - وإن كانت هذه العوائد مشكوك جداً في صحتها - وتركت تقدير العوائد المتوقعة وما يصاحبها من مخاطرة للمستخدمين ، ولعل هذا القصور يتنافى مع ضرورة كون التقارير المالية بمثابة نظام إنذار مبكر Warning System حيث تنبه المستخدمين باحتمالات فشل المنشأة أو الاقتراب من حافته أو استمرارية نجاحها.

ويؤكد الباحث على أن أحد الجوانب المهمة للقصور في التقارير المالية هو تجاهل عنصر المخاطر وقصور الإفصاح عن هذه المخاطر حيث يتصف المنهج المتبع للإفصاح عن المخاطرة بما يلي(23):

- الجزئية وعدم الشمول حيث يتم التركيز على :
أ- العائد وإغفال المخاطر كما يركز على العائد الحالي دون المستقبلي.
- ب- الاهتمام فقط ببعض الحالات المرتبطة بالمخاطر دون صياغة قواعد وسياسات عامة للإفصاح عن المخاطر .
- الضمنية : وذلك لعدم التعبير عن مدى محدد للمخاطر وترك ذلك للمستخدمين من خلال إيجاد علاقات بين عناصر التقارير المالية، كما أن الإفصاح اللازم حالياً عن درجة المخاطرة المصاحبة لإعداد التقارير المالية يؤدي إلى عدم توافر المعايير المحققة لجودة المعلومات المحاسبية وهي الدقة / المنفعة / الفعالية / التنبؤ / الكفاءة.

ويرى الباحث أن قصور التقارير المالية في توفير معلومات عن عنصر المخاطرة يرجع أساساً إلى الأداة المحاسبية المستخدمة لمواجهة المخاطرة وهي سياسة التحفظ والتي تقضي بالاعتراف بأقل القيم للأصول والإيرادات وسياسة تكوين المخصصات الأمر الذي

يؤثر سلباً على المركز المالي وكذلك على فاعلية المعلومات الواردة في التقارير المالية، وقد أكدت العديد من الدراسات⁽²⁴⁾ على أن المعالجة الحالية بالتقارير المالية للمخاطرة معالجة قاصرة، وأن التحفظ عميق الجذور في التقارير المالية ولا يزال ذلك واضحاً في التقارير المالية على الرغم من كافة الجهود المبذولة للحد من ذلك .

2- دوافع تجاهل توفير معلومات عن المخاطر :

مع التأكيد من وجود قصور بالتقارير المالية فيما يتعلق بالمخاطر فإن ذلك التأكيد صاحبه تجاهل مستمر ومتعمد اعتماداً على أن التقارير المالية ليس من وظيفتها قياس المخاطر بل تقديم معلومات يتم صياغتها في شكل علاقات لتعطي مؤشراً عن المخاطر وارتبط ذلك التجاهل بالعديد من الآثار السلبية مثل⁽²⁵⁾:

- ❖ تزايد حالات تعثر البنوك لعدم دراسة وتحليل المخاطر أو الاقتصار على دراسة المخاطر المنتظمة وتجاهل المخاطر غير المنتظمة علماً أن المخاطر المنتظمة تمثل 14% من إجمالي المخاطر التي تواجه البنوك والباقي غير منتظمة والأولى فقط تم مراعاتها عند إعداد معدلات الخصم والثانية تم تجاهلها تماماً.
 - ❖ سيادة وجهة نظر الإداريين لعدم التحديد الواضح للمخاطر وبالتالي فإن اتخاذ أي قرار سيكون عملية عشوائية وفقاً لطبيعة متخذي القرار سواء أكان متجنباً أو محبباً للمخاطرة وبالتالي تسود الذاتية في عملية اتخاذ القرار .
- وقد حددت العديد من الدراسات أسباب هذا التجاهل الإداري للمخاطر وأرجعته إلى⁽²⁶⁾:

- إلتباس الإدارة الاستراتيجية تجاهل المخاطرة أو إلتباس بعض سياسات للتقليل منها وذلك على أساس الافتراضات التالية :
 - أ- تساوي درجة المخاطرة بين القرارات الاستثمارية وبالتالي فإن العائد يعتبر المتغير الحاسم في اتخاذ القرارات.
 - ب- إن تقديم معلومات عن المخاطرة يؤدي إلى زعزعة الثقة في أداء الإدارة وقراراتها.
 - ج- إلتباس سياسات للتقليل من درجة المخاطرة مثل سياسة التحفظ عند إعداد تقديرات عناصر الربح والمركز المالي ، وكذلك إلتباس سياسة تمهيد الربح Income Smoothing التي تؤدي إلى تلافي التقلبات الجوهرية في أرقام الربح من فترة إلى أخرى.
- إقتناع الإدارة بأن الإفصاح عن جوانب المخاطرة يؤدي إلى زعزعة الثقة في التقارير المالية المنشورة ويشارك الإدارة في إقتناعها هذا أيضاً الجهاز المحاسبي.
- إقتناع الإدارة بأن الإفصاح عن جوانب المخاطرة سيؤدي حتماً إلى تأثيرات سلبية على أسعار الأسهم.
- إقتناع الإدارة بأن تقديم معلومات إضافية تتعلق بالمخاطرة تتضمن توقعات مستقبلية قد تفيد المنافسين للشركة وقد تضعها في موقف تفاوضي أضعف تجاه الآخرين مثل الدائنين واتحادات ونقابات العمال والأجهزة الحكومية.
- الإقتناع بأن المخاطرة أمر شخصي بالدرجة الأولى يجب ترك تقييمها لكل مستثمر وفقاً لتكوينه وميوله والأوزان التي يعطيها لعناصرها المختلفة ودرجة تقبله لها.

وهذه الافتراضات السابق عرضها لتأييد وجهة نظر الإدارة وتبريرها لعدم مسؤوليتها أو دورها المحدود في الإفصاح عن المخاطرة ،
يؤكد الباحث على كونها افتراضات غير واقعية ومردود عليها وفيما يلي مناقشة موضوعية حول الافتراضات السابق عرضها:

- الإدارة هي أقدر من يقدم معلومات تتعلق بالمخاطرة وذلك للاعتبارات التالية :
 - أ- تستطيع الإدارة بما لديها من معلومات ومعرفة بطبيعة العمليات والظروف تقديم تفسيرات وتبريرات وشرح لتوقعاتها.
 - ب- هناك العديد من عناصر المخاطرة معروفة بدقة لدى الإدارة ويجب ألا تكون موضع تخمين.
- إلتباس سياسة تجاهل المخاطرة هو موقف سلبي من الإدارة أو بمعنى آخر تهرب من معالجتها، حيث إنه :
 - أ- من النادر جداً تساوي درجة المخاطرة للقرارات الاستثمارية.

ب- إن تقديم معلومات عن المخاطرة لا يؤدي إلى زعزعة الثقة في الإدارة بل على العكس يزيد من الثقة فيما تقوله وتعلنه الإدارة وفيما تتخذه من قرارات، فإذا كان هناك توقعات ضارة للشركة فسوف تظهر أن أجلاً أو عاجلاً على الرغم من إخفاء الإدارة لها حالياً.

ج- إن استبعاد المخاطرة بالكامل فرض مثالي قد يصعب تحقيقه.

د- إن صعوبة تحديد عناصر المخاطرة أو مشاكل القياس لا يبرر عدم الإفصاح عنها فيكفي الإفصاح عن العناصر الجوهرية المعلومة للإدارة، كذلك فإن القياس لا يكون بالضرورة كميًا وإنما يمكن أن يكون الإفصاح وصفيًا.

• إن الافتراض بأن تقديم معلومات عن المخاطرة سيفيد المنافسين ويعزز مركز المفاوضين مع الشركة افتراض غير واقعي أيضاً إذا تم إلزام جميع الشركات بالإفصاح عن عناصر المخاطرة حيث يؤدي ذلك إلى توافر معلومات لدى جميع الأطراف والمساواة بين الجميع فيما يتعلق بالإفصاح عنها.

• أن الافتراض بأن المخاطرة أمر شخصي تترك للمستثمر افتراض مردود عليه حيث أنه لا خلاف على أن الاعتبارات الشخصية من الأهمية بمكان عند تقديم المخاطرة إلا أن هذا التقييم يحتاج إلى معلومات كافية ودقيقة نادراً ما تتوفر بالتقارير المالية.

• إن الافتراض بأن الإفصاح عن جوانب المخاطرة وخاصة المتعلقة بفروض وأسس القياس المحاسبي يؤدي إلى زعزعة الثقة في القوائم المالية غير واقعي بل على العكس فإن هذا الإفصاح يعمق الفهم بحقيقة طبيعة الأرقام المحاسبية وبأن عنصر التقدير في القوائم المالية ضروري وحتمي مما يجعل المستثمرون أكثر كفاءة في قراءة وتفسير تلك القوائم.

• إن إلزام الإدارة بالإفصاح عن عناصر المخاطرة لا يؤدي إلى زيادة كبيرة في التكاليف والأعباء في عصر التقدم المذهل بأنظمة المعلومات، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه من وجهة نظر اجتماعية فإن تقديم الإدارة لهذه المعلومات يخفض من تكلفة اتخاذ القرارات حيث إن جزءاً كبيراً من عملية تجميع البيانات وتشغيلها قد تمت مرة واحدة من جانب الإدارة.

3- أهمية توفير معلومات عن مجالات المخاطرة بالنسبة لعناصر التقارير المالية :

تتعدد مجالات المخاطرة بالنسبة لعناصر التقارير المالية ، وهذه المجالات أما أن تكون⁽²⁷⁾:

- داخلية : وهي التي تنشأ من الأنشطة والممارسات التي تمارسها المنشأة مثل أنشطة المشتقات والتوريق إضافة إلى الالتزامات المحتملة والمعلومات المالية المستقبلية والتدفقات النقدية المتوقعة وأسس الاعتراف بالإيراد التي يتحكم بها درجة عالية من المخاطرة ، والبيع بالتقسيط سواء باستخدام الأساس النقدي أو أساس الاستحقاق ، وخدمات ما بعد البيع إضافة إلى المجالات المختلفة للتقدير الشخصي مثل المخصصات والإهلاك بالنسبة للأصول الثابتة وتعتبر أخطاء التقديرات شائعة جداً حيث أنها ترتبط بظروف معينة سوف تحدث وهو أمر قد يكون خطأ.
- خارجية : فيمكن القول إنها تشمل على المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المشروع وتقلب أسعار الصرف ومعدلات الفائدة.

وبناء على ما سبق لم تعد هناك حاجة لإقامة الدليل على أهمية إتاحة معلومات المخاطرة ورأس المال الفكري ، كما أن التحدي الذي أصبح يواجه مهنة المحاسبة هو كيفية تضمين التقارير المالية المنشورة معلومات عن المخاطرة ورأس المال الفكري تكون مفيدة وملائمة لعملية اتخاذ القرار الاستثماري وأن الأمر أصبح يستلزم :

- 1- ضرورة تطوير أساليب القياس المحاسبي بصفة عامة، وأساليب قياس الربح و المخاطر ورأس المال الفكري بصفة خاصة.
- 2- وضع معايير محاسبية ترشد وتحكم عمليات الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر ورأس المال الفكري.
- 3- التوعية بأهمية وجدوى استخدام المعلومات المحاسبية وما يشتق منها من مقاييس ومؤشرات تستخدم في تقييم المخاطرة ورأس المال الفكري.

وأخيراً يرى الباحث أن تطوير نموذج المحاسبة المالية بتضمينه معلومات عن رأس المال الفكري والمخاطر المحيطة بالمنشأة أصبح أمراً حيوياً على أن ترتبط توفير هذه المعلومات بالإرشادات التالية :

1- يتم الإفصاح عن عناصر المخاطرة ورأس المال الفكري في التقارير المالية كلما أمكن ذلك بصورة ميسورة للفهم ولا يشترط أن يكون الإفصاح كمياً أو قيمياً وإنما يمكن أن يكون في شكل معلومة أو تفسير أو شرح أو توقعات مستقبلية تستند إلى أسس معقولة واضحة.

2- يتم الإفصاح في صلب القوائم المالية عن بعض عناصر رأس المال الفكري والمخاطرة التي تتوافر فيها الشروط التالية :

أ- أن تمثل هذه العناصر عمليات أو أحداث أو ظروف ذات أثر مالي ناتج عن تغيير في موارد المشروع والتزاماته خلال فترة معينة.

ب- أن تتمتع هذه العناصر بالخصائص وتستوفي المعايير الخاصة بما يجب أن يدخل في إطار القوائم المالية بصفة عامة.

ج- إمكانية قياس الأثر المالي في شكل وحدات من النقود أو وحدات قوة شرائية ثابتة.

3- يتم الإفصاح عن بعض عناصر رأس المال الفكري والمخاطرة الأخرى التي لا تتوافر فيها الشروط السابقة في قسم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وقد يكون هذا الإفصاح عبارة عن معلومات قيمه أو كمية أو نوعية.

المحور الرابع :- الدراسة الميدانية

التحليل الاحصائي لفرض الدراسة

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التعقيد المتزايد بالتقارير المالية و قدرتها على توفير معلومات عن مقاييس الأداء بخلاف

الربح والمعلومات غير المالية والمعلومات عن المخاطر

ويشتمل هذا الفرض على المتغيرات التالية :-

• المتغير المستقل (س) : التعقيد المتزايد بالتقارير المالية ويتمثل ذلك في العناصر التالية:

1- هل توافقون سيادتكم على وجود تعقيد متزايد بالتقارير المالية بما يحد من ملاءمتها لاحتياجات المستخدمين؟

• المتغير التابع (ص) : الحد قدرة التقارير على توفير معلومات عن مقاييس الاداء بخلاف الربح والمعلومات غير المالية ومعلومات عن المخاطر ويتمثل ذلك في العناصر التالية:

2- هل توافقون سيادتكم على أن الربح كمقياس وحيد للأداء يحد كثير من توفير معلومات عن مدى الكفاءة في إدارة الشركة لمواردها؟

3- هل توافقون سيادتكم على أن فشل التقارير المالية في توفير معلومات عن رأس المال الفكري يحد كثيراً من جودة التقارير المالية وتعبيرها الصادق عن الواقع الفعلي للأعمال؟

4- هل توافقون سيادتكم على أن توفير معلومات عن المؤشرات الاقتصادية العامة سيزيد من جودة التقارير المالية بما ينعكس إيجابياً على ترشيد قرارات مستخدمي التقارير المالية؟

5- هل توافقون سيادتكم على وجود قصور بالتقارير المالية بوضعها الحالي في توفير معلومات عن المخاطر المحيطة بالأعمال المؤثرة على قياسات العناصر الواردة بالتقارير المالية؟

6- هل توافقون سيادتكم على أن تطوير التقارير المالية بتوفير معلومات عن المخاطر سيزيد من جودة التقارير المالية؟

وقد حولت المتغيرات إلى قيم كمية عن طريق ربط كل عبارة من العبارات الواردة بقائمة الاستقصاء بأحد المتغيرات السابقة ، ثم إعطاء كل منها أوزان ترجيحية.

أ - التوزيع التكراري والنسبة لتأثير التعقيد المتزايد بالتقارير المالية يحد من قدرتها على توفير معلومات عن مقاييس الأداء بخلاف الربح والمعلومات غير المالية والمعلومات عن المخاطر

جدول 1

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرات
2	4	3	57	94	هل توافقون سيادتكم على أن الربح كقياس وحيد للأداء يحد كثير من توفير معلومات عن مدى الكفاءة في إدارة الشركة لمواردها؟
1.3	2.5	1.9	35.6	58.8	النسبة %
2	0	1	43	114	هل توافقون سيادتكم على أن فشل التقارير المالية في توفير معلومات عن رأس المال الفكري يحد كثيراً من جودة التقارير المالية وتعبيرها الصادق عن الواقع الفعلي للأعمال؟
0.6	0	0.6	26.6	70.4	النسبة %
2	5	4	49	100	هل توافقون سيادتكم على أن توفير معلومات عن المؤشرات الاقتصادية العامة سيزيد من جودة التقارير المالية بما يعكس إيجابياً على ترشيد قرارات مستخدمي التقارير المالية؟
1.2	3.1	2.5	30.6	62.5	النسبة %
3	1	3	42	111	هل توافقون سيادتكم على وجود قصور بالتقارير المالية بوضعها الحالي في توفير معلومات عن المخاطر المحيطة بالأعمال المؤثرة على قياسات العناصر الواردة بالتقارير المالية؟
1.9	0.6	1.9	26.3	69.4	النسبة %
1	6	1	45	107	هل توافقون سيادتكم على أن تطوير التقارير المالية بتوفير معلومات عن المخاطر سيزيد من جودة التقارير المالية؟
0.6	3.8	0.6	28.1	66.9	النسبة %
10	16	12	236	526	التكرار
1.25	2.00	1.50	29.50	65.7	النسبة %

ينضح من الجدول السابق ما يلي :-

- اجمالى الإجابات حول لتأثير التعقيد المتزايد بالتقارير المالية يحد من قدرتها على توفير معلومات عن مقاييس الأداء بخلاف الربح والمعلومات غير المالية والمعلومات عن المخاطر تشير الى أن نسبة (موافق بشدة و موافق) تمثل 95.25 % ونسبة (محايد) 1.5 % ونسبة (غير موافق وغير موافق بشدة) 3.25 % من حجم عينة الدراسة .
- أن أكثر عنصر اتفقت عليه عينة الدراسة هو أن فشل التقارير المالية في توفير معلومات عن رأس المال الفكري يحد كثيراً من جودة التقارير المالية وتعبيرها الصادق عن الواقع الفعلي للأعمال حيث أن نسبة (موافق و موافق بشدة) 97.7% ، والعنصر الثانى هو أن وجود قصور بالتقارير المالية بوضعها الحالي في توفير معلومات عن المخاطر المحيطة بالأعمال المؤثرة على قياسات العناصر الواردة بالتقارير المالية حيث أن نسبة (موافق بشدة و موافق) 95.7 % .

ب - قياس مدى قوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع (قياس معامل الارتباط):

يوضح معامل الارتباط درجة الارتباط بين " التعقيد المتزايد بالتقارير المالية " كمتغير مستقل وبين " الحد قدرة التقارير على توفير معلومات عن مقاييس الاداء بخلاف الريح والمعلومات غير المالية ومعلومات عن المخاطر كمتغير تابع ، وتعتبر قيمة معامل الارتباط عن مدى قوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

جدول 2

قياس الارتباط بين المتغير التابع والمستقل (الفرض الثاني)

المحور	معامل ارتباط بيرسون	المعنوية sig
مشكلة عدم قدرة التقارير على توفير معلومات عن مقاييس الاداء بخلاف الريح والمعلومات غير المالية ومعلومات عن المخاطر .	0.933 **	0.000

** تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية 0.01

ومن خلال الجدول السابق يستطيع الباحث استنتاج ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط بين عبارات المتغير المستقل وعبارات المتغير حيث أن معامل الارتباط = 0.933 كما أن مستوى المعنوية (الدلالة) أقل من 1% وهذا أيضًا يدل على وجود علاقة ارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل.
- وجود علاقة ارتباط طردية (إيجابية) بين عبارات المتغير المستقل وعبارات المتغير التابع حيث أن إشارة معامل الارتباط موجبة وقوية ، وهذا يعني وجود علاقة إيجابية ، فكما كان هناك قصور في الاطر الفكرية للمحاسبة المالية أدى ذلك إلى وجود انخفاض مستوى جودة التقارير المالية .

ت - قياس أثر المتغير المستقل على المتغير التابع (الانحدار البسيط):

يشير تحليل الانحدار البسيط إلى شكل العلاقة الخطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ونسبة تأثير المتغير المستقل (التعقيد المتزايد بالتقارير المالية) على المتغير التابع (الحد قدرة التقارير على توفير معلومات عن مقاييس الاداء بخلاف الريح والمعلومات غير المالية ومعلومات عن المخاطر) .

جدول 3

بيان علاقة الانحدار بين المتغير المستقل والمتغير التابع للفرض الثاني

المعالم	القيمة المقدرة	قيمة اختبار (T)	P-Value	الدلالة Sig	معامل التحديد R2
الجزء الثابت	3.12	14.22	0.000	دالة	0.954
مشكلة عدم قدرة التقارير على توفير معلومات عن مقاييس الاداء بخلاف الريح والمعلومات غير المالية ومعلومات عن المخاطر.	0.30	6.20	0.000	دالة	
قيمة اختبار (F) = 31.54					
			درجة الحرية = 1.211		مستوى الدلالة = 0.000

ومن خلال الجدول السابق يتضح للباحث ما يلي:

- إشارة معامل الانحدار موجبة للمتغير المستقل، ويعني ذلك أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة طردية ، بمعنى أن الزيادة في المتغير المستقل تؤدي إلى الزيادة في المتغير التابع.
- إن زيادة المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة يؤدي ذلك إلى تغير طردي في مستوى المتغير التابع بمقدار 0.30 وحدة تقريباً .
- أن مستوى الدلالة لاختبار T-Test للمتغير المستقل مع المتغير التابع هي 0.000 وهي أقل من مستوى معنوية 1% وهذا يدعم صحة الفرض الأول بوجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين " التعقيد المتزايد بالتقارير المالية " و " الحد قدرة التقارير على توفير معلومات عن مقاييس الاداء بخلاف الربح والمعلومات غير المالية ومعلومات عن المخاطر " .
- يوضح معامل التحديد R2 النسبة المئوية للتفسيرات التي يستطيع المتغير المستقل للمتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، حيث يستطيع المتغير المستقل (التعقيد المتزايد بالتقارير المالية) تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الحد قدرة التقارير على توفير معلومات عن مقاييس الاداء بخلاف الربح والمعلومات غير المالية ومعلومات عن المخاطر) بنسبة 95.4 % .
- وبالتالي يمكن صياغة نموذج الانحدار البسيط للمتغير المستقل على النحو التالي:

المتغير المستقل (س) عدم الاتساق بين معايير المحاسبة المصرية وأحكام قانون الضريبة على الدخل:

$$ص = ا + ب س$$

$$ص = 3.12 + 0.30 س$$

ويعني ذلك أن التعقيد المتزايد بالتقارير المالية يؤدي إلى الحد قدرة التقارير على توفير معلومات عن مقاييس الاداء بخلاف الربح والمعلومات غير المالية ومعلومات عن المخاطر.

ج- توصيف آراء المستقصى منهم لتأثير التعقيد المتزايد بالتقارير المالية بحد من قدرتها على توفير معلومات عن مقاييس الأداء بخلاف الربح والمعلومات غير المالية والمعلومات عن المخاطر من خلال المقاييس الإحصائية (الوسط الحسابي ، والانحراف المعياري ، ومعامل الاختلاف)

جدول 4

الفرقات	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %
هل توافقون سيادتكم على أن الربح كمقياس وحيد للأداء يحد كثير من توفير معلومات عن مدى الكفاءة في إدارة الشركة لمواردها؟	160	1.52	0.769	50.59
هل توافقون سيادتكم على أن فشل التقارير المالية في توفير معلومات عن رأس المال الفكري يحد كثيراً من جودة التقارير المالية وتعبيرها الصادق عن الواقع الفعلي للأعمال؟	160	1.31	0.551	42.06
هل توافقون سيادتكم على أن توفير معلومات عن المؤشرات الاقتصادية العامة سيزيد من جودة التقارير المالية بما ينعكس إيجابياً على ترشيد قرارات مستخدمي التقارير المالية؟	160	1.50	0.801	53.40
هل توافقون سيادتكم على وجود قصور بالتقارير المالية بوضعها الحالي في توفير معلومات عن المخاطر المحيطة بالأعمال المؤثرة على قياسات العناصر الواردة بالتقارير المالية؟	160	1.39	0.736	52.95
هل توافقون سيادتكم على أن تطوير التقارير المالية بتوفير معلومات عن المخاطر سيزيد من جودة التقارير المالية؟	160	1.43	0.749	52.38
الإجمالي	160	1.48	0.555	37.5

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- الوسط الحسابي العام يشير بشكل قاطع إلى (موافق بشدة) أى أن آراء عينة الدراسة تؤكد على أن التعقيد المتزايد بالتقارير المالية يحد من قدرتها على توفير معلومات عن مقاييس الأداء بخلاف الربح والمعلومات غير المالية والمعلومات عن المخاطر .
- يشير معامل الاختلاف العام (37.5) إلى انخفاض نسبة التشتت في آراء المستقصى منهم (يوجد تجانس كبير في الآراء) حول التعقيد المتزايد بالتقارير المالية يحد من قدرتها على توفير معلومات عن مقاييس الأداء بخلاف الربح والمعلومات غير المالية والمعلومات عن المخاطر .
- من خلال تحليل معامل الاختلاف لكل عنصر يلاحظ أن عنصر فشل التقارير المالية في توفير معلومات عن رأس المال الفكري يحد كثيراً من جودة التقارير المالية وتعبيرها الصادق عن الواقع الفعلي للأعمال يشير الى أقل نسبة تشتت و اختلاف 43.06 % بين العينة أى أن الآراء متجانسة بنسبة 56.94 % ، والعنصر الذى يليه هو على أن الربح كمقياس وحيد للأداء يحد كثير من توفير معلومات عن مدى الكفاءة في إدارة الشركة لمواردها حيث أن نسبة التشتت والاختلاف تمثل 50.59 % ، وفى المرتبة الأخيرة يأتى عنصر أن توفير معلومات عن المؤشرات الاقتصادية العامة سيزيد من جودة التقارير المالية بما ينعكس إيجابياً على ترشيد قرارات مستخدمي التقارير المالية وتمثل أكبر نسبة تشتت وهى 53.40 % .

د- اختبار كا2 (chi-square) حول التعقيد المتزايد بالتقارير المالية يحد من قدرتها على توفير معلومات عن مقاييس الأداء بخلاف الربح والمعلومات غير المالية والمعلومات عن المخاطر .

جدول 5

مستوى الدلالة	قيمة كا2 المحسوبة	الفقرات
*0.00	262.25	توافقون سيادتكم على أن الربح كمقياس وحيد للأداء يحد كثير من توفير معلومات مدى الكفاءة في إدارة الشركة لمواردها؟
*0.00	280.75	هل توافقون سيادتكم على أن فشل التقارير المالية في توفير معلومات عن رأس المال الفكري يحد كثيراً من جودة التقارير المالية وتعبيرها الصادق عن الواقع الفعلي للأعمال؟
*0.00	228.94	هل توافقون سيادتكم على أن توفير معلومات عن المؤشرات الاقتصادية العامة سيزيد من جودة التقارير المالية بما ينعكس إيجابياً على ترشيد قرارات مستخدمي التقارير المالية؟
*0.00	214.51	هل توافقون سيادتكم على وجود قصور بالتقارير المالية بوضعها الحالي في توفير معلومات عن المخاطر المحيطة بالأعمال المؤثرة على قياسات العناصر الواردة بالتقارير المالية؟
*0.00	218.56	هل توافقون سيادتكم على أن تطوير التقارير المالية بتوفير معلومات عن المخاطر سيزيد من جودة التقارير المالية؟

*دلالة إحصائية عند مستوى دلالة = 0.05 ، ومستوى ثقة 95%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- إن قيمة كا2 المحسوبة للفقرة (2) بلغت 280.75 وهي أكبر من قيمة كا2 الجدولية عند درجة حرية 4 ومستوى معنوية 0.05 ، كما بلغت مستوى الدلالة 0.00 وهو أقل من 0.05 ، الأمر الذي يعنى قبول عينة الدراسة ل " التعقيد المتزايد بالتقارير المالية يحد من قدرتها على توفير معلومات عن مقاييس الأداء بخلاف الربح والمعلومات غير المالية والمعلومات عن المخاطر " .
- بالنسبة لباقي الفقرات نجد أن قيمة كا2 المحسوبة لجميع هذه الفقرات أكبر بكثير من قيمة كا2 الجدولية ، كما أن مستوى الدلالة لجميع هذه الفقرات أقل بكثير من 0.05 ، الأمر الى يعنى قبول أفراد العينة لقبول تأثير قصور الأطر الفكرية للمحاسبة المالية على جودة التقارير المالية .

أذن " قبول أفراد العينة لفرض الدراسة "

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التعقيد المتزايد بالتقارير المالية و قدرتها على توفير معلومات عن مقاييس الأداء بخلاف

الربح والمعلومات غير المالية والمعلومات عن المخاطر

الخاتمة : النتائج والتوصيات :

أولاً : النتائج

توصل الباحث من خلال كلا من الدراساتين النظرية و الميدانية الى مجموعة من النتائج أهمها :-

أن أهم مسببات التعقيد بالتقارير المالية قصورها عن توفير معلومات عن مقاييس الأداء بخلاف الربح ، والمعلومات غير المالية كالمعلومات عن رأس المال الفكرى والمعلومات عن المؤشرات الاقتصادية العامة ، والمعلومات عن المخاطر .

وينبثق من هذه النتيجة الرئيسية مجموعة من النتائج الفرعية أهمها :

- أن الربح كمقياس وحيد للأداء يحد كثير من توفير معلومات عن مدى الكفاءة في إدارة الشركة لمواردها .
- أن فشل التقارير المالية في توفير معلومات عن رأس المال الفكري يحد كثيراً من جودة التقارير المالية وتعبيرها الصادق عن الواقع الفعلي للأعمال .
- أن تطوير التقارير المالية بتوفير معلومات عن المخاطر سيزيد من جودة التقارير المالية .

ثانياً : التوصيات

- ❖ يوصى الباحث بضرورة العمل على الأخذ فى الاعتبار ببيان المخاطر المحيطة بالوحدة الاقتصادية بطريقة موضوعية دون تهوين أو تهويل حتى يكون ذلك بمثابة مؤشر يساعد الاشخاص ذوى العلاقة فى اتخاذ قراراتهم .
- ❖ يوصى الباحث بضرورة أن توفر التقارير المالية بيانات غير مالية (ابرز معلومات رأس المال الفكرى وكيفية ادارته فى ظل الاقتصاد المعرفى الجديد) ، وتوفير المعلومات الكمية ذات الصلة باحتياجات مستخدمي التقارير المالية .

المراجع :

- (1) The American Institute of Certified Public Accountants, AICPA, Highlights of 2006 AICPA National Conference on Current SEC and PCAOB Developments, Up Data Feb 2011, PP.1-3.
- (2) أ/ محمد أحمد حنفي، دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية - دراسة تطبيقية- ، رسالة دكتوراه - غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، 2010، ص16.
- (3) Nadeem IQbal , A Regression Impact of Earning per Share on Market Value of Share: A Case Study Cement Industry of Pakistan ,_International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences , Vol 4,No4,Oct 2014 ,pp211-227.
- (4) للمزيد :
- أ/ محمد محمد حباشة ، العلاقة بين أسس وضع معايير المحاسبة المالية وإدارة الأرباح وأثرها على تكيف معايير المحاسبة الدولية في بيئة الأعمال المصرية ، رسالة ماجستير - غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، 2012، ص16.
- د/ ياسر كمال السيد، تقييم المداخل المبنية على القيمة كمحاولة لتطوير التقارير المالية - دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة حلوان، العدد 5، الأول، الجزء الأول، المجلد 28، 2014، ص25-27.
- (5) Muhammad Kashif Saif ,_Value Relevance of CFO and EPS: A Pakistani Context ,_International Journal of Economics and Empirical Research , vol. 2, issue 3,2014,pp 94-99.
- (6) Thilakerathne, P , Economic Value Added (EVA) Disclosure Practices of Srilanka Listed Companies , Journal of Finance and Accounting ,Vol 3,No 5, 2015,pp117-127.
- (7)Galiniènè, B , Stock Evaluation Methods and Their Applicability in Lithuania Ensuring Sustainable Capital Market Development, Journal of Security and Sustainability, Vol 5 , No 1,Sep2015,pp 73-86.
- (8) Chmelikova, G., "Economic Value Added Versus Traditional Metrics In the Czech Food Processing Sector", International Food and Agribusiness Management T. Review, Vol. 11, Issue 4, 2015. pP.51-52.
- (9) Rongbing Huang, Return-on-investment (ROI) criteria for network design , European Journal of Operational Research, vol. 245, issue 1, 2015,pp100 -101 .
- (10) للمزيد :-
- Vernan, A comparison of Dividend, Cash Flaw, and Earnings Approaches to Equity valuation, contemporary Accounting Research, Voll 15, May 2011, PP.5-19.
- د/ محمد عبد المحسن العفيف ، أثر التمويل طويل الاجل على خطر وربحية الشركات : دراسة تحليلية ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، غزة - فلسطين ، العدد 1 ، المجلد 25 ، 2017 ، 145 - 146 .
- (11) Yusuf Mohammed, Nulla, "The Effect of Return on Assets (ROA) on CEO Compensation System In TSX / S8P", International Journal of Scientific & Engineering Research, Vol.4, Issue 2, Feb 2013, PP.1-4, (www.ijser.org).
- (12) د/ سامح محمد لطفي سعودي ، دور الإفصاح الإختياري عن الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية لشركات الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات المصرية : دراسة استطلاعية ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، المجلد 20 ، العدد الأول ، 2016 ، ص 264-265 .
- (13) للمزيد يراجع :
- Jerry Dan Kwarbai , Intellectual Capital and Performance Sustainability of SMEs in Lagos Nigeria , International Journal of Advanced Studies in Business Strategies and Management, Vol. 4, No. 1 , January 2016 ,pp79-80.(ssrn.com/abstract=2823602)
- Pankaj M. Madhani , Corporate Governance and Disclosure Practices of Firms: The Impact of Nature and Types of Intellectual Capital, The IUP Journal of Corporate Governance, Vol. 15, No. 3,2016 .pp5-7.(https://ssrn.com/abstract=2828539)
- أ/ أحمد حلمي عبد السيد عبد القوي، طرق قياس الأصول غير الملموسة في ظل الاقتصاد الجديد، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة حلوان، العدد الأول، الجزء الثاني، المجلد 28، 2014، ص263-277.
- (14) للمزيد :
- أ/ علاء أحمد إبراهيم رزق، المحاسبة عن عدم التأكد كمدخل لتطوير نموذج المحاسبة المالية في ظل مفهوم حوكمة الشركات - دراسة اختيارية -، رسالة دكتوراه - غير منشورة، كلية التجارة - جامعة بنها، 2010، ص29.
- د/ جمال عبد الحميد على، أثر رأس المال الفكري في الميزة التنافسية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة بنها، العدد 3، 2010، ص190-192.
- (15)Robin Roslender , Continuities In the Use of the Intellectual Capital Statement Approach: Elements of An Institutional Theory , Accounting Forum , vol 40,2016,p17 .
- (16) يراجع في ذلك إلى :

- د/ خالد سعيد بركات ، إقتصاد المعرفة و أثره على نظم المعلومات المحاسبية من منظور مدراء منشآت الأعمال : دراسة تطبيقية على قطاع البنوك بالمملكة العربية السعودية ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة - جامعة الزقازيق ، العدد الاول ، المجلد 35 ، 2016 ، ص 355
- أ/ أحمد خليفة العلي الفارس، الفكر المحاسبي في مجال الإفصاح عن رأس المال الفكري في التقارير المالية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية – جامعة حلوان، المجلد 28، العدد الثاني، الجزء الأول، 2014، ص 249-251.
- (17) د/ بشائر خضير عباس ، القياس المحاسبي لرأس المال الفكري وعلاقته بأداء المنظمة : دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية - العراق ، العدد الرابع ، المجلد 17 ، 2015، ص 5-6 .
- (18) د / خالد سعيد بركات ، د/ متعب عايش البقمي ، إقتصاد المعرفة و أثره على نظم المعلومات المحاسبية من منظور مدراء منشآت الأعمال : دراسة تطبيقية ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة - جامعة الزقازيق ، المجلد 38 ، العدد الأول ، 2016 ، ص 357-358 .
- (19) للمزيد :
- أ/ محمد محمد سالم الحوشي، أثر العلاقة بين هيكل ملكية الشركات وخصائص جودة التقارير المالية على منفعة المعلومات المحاسبية – دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه – غير منشورة، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2015، ص 72 : 74.
- Joseph Azzopardi, "Culture and intellectual capital: towards a conceptual framework", International Journal of Organizational Analysis, Vol. 24 Issue: 3, 2016 .pp.439-440 .
- (20) Financial Accounting Standards Board, FASB, Special Report Business and Financial Reporting Challenges Form The New Economy, Up Data April 2012, PP.4-5.
- أ/ مروة ياسر عبد العزيز محمود ، "قياس مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر في البنوك التجارية ومحدداته في ضوء مقررات لجنة (21) 2015 ، ص 30-32. بازل للرقابة المصرفية : دراسة تطبيقية" ، رسالة ماجستير- غير منشورة ، كلية التجارة – جامعة حلوان (22) للمزيد:-
- د/ علاء الدين توفيق إبراهيم ، الإفصاح عن المخاطر : المحتوى الإعلامي و الآثار الاقتصادية : دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودية ، مجلة البحوث المحاسبية ، كلية التجارة - جامعة طنطا ، العدد الثاني ، ديسمبر 2014 ، ص 160 – 161 .
- أ/ عبد الله محمد عبد الله ، دراسة أثر الإفصاح عن القيمة العادلة للمنشأة على تخفيض مخاطر الائتمان : دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير- غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة القاهرة ، 2015 ، ص 65-66 .
- (23) Yanling Guan & Yong Li , Voluntary Sensitivity Risk Disclosure , working paper ,Sept 2016, PP.3-4.
- (24) للمزيد :-
- أ/ أسماء دسوقي رزق لهيب ، الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية وأثره على عوائد الأسهم : دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير – غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة القاهرة . 2014 ، ص 84-86 .
- د / سعيد عبد الحكيم ، الخطر والمعاملات المالية ، المؤتمر العلمي الدولي الأول : التحوط وإدارة الخطر بالصناعة المالية الإسلامية ، مركز السنابل للبحث وتطوير الموارد البشرية ، الأردن ، 2017 ، ص 197 - 198 .
- (25) Ahmed Al-Hadi , Market Risk Disclosures and Investment Efficiency: International Evidence from the Gulf Cooperation Council Financial Firms, Journal of International Financial Management & Accounting , Volume 27, Issue 3, 15 OCT 2016 .pp 4-5 .
- (26) Monica, W. & Beatriz. A., "Determination Factors of Corporate Risk Disclosures : Evidence from Spain", Proceeding of The 18th International Business Research Conference, 2012, PP.2-5.
- (27) للمزيد :
- أ/ شيماء عبد الناصر السيد، إدارة المخاطر المالية والحد منها، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، مجلد 17، عدد خاص 2013، ص 1023، 1025.
- Basel Committee, "Principles for Effective Risk data Aggregation and Risk Reporting", Journey 2013. (at <http://www.bis.org/publ/bcbs239.pdf>).